ثورة عرابى
فى مرحلتها الثانية

obeikandl.com

المرحلة الثانية من الثورة

ويقيننا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابى وصحبه على إسقاط وزارة الشطط والخطل، فإن شريف باشا كان بلا نزاع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة، إذ له من ماضيه السياسى وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة فى الاضطلاع بالمهام السياسية، أما البارودى فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب، وعلى أنه من أعلام الأدب وكبار الشعراء، وله فى ذلك المقام الذى لا يبارئ.. لكن هذه المزايا ليست هى المطلوبة لتصريف سياسة مصر، وخاصة فى ذلك العصر المضطرب.. أضف إلى ذلك أن النشأة الحربية إذا اجتمعت إلى الشعراء والأدب، تثير فى النفس روح الخيال والتطلع إلى أقصى مراتب المجد والعلا، ومن هنا جاءت آمال البارودى بعيدة الأفق، لا تقف عند حد، حتى بلغت التطلع إلى العرش.

وقد عظم شأن عرابى بتقلده وزارة الحربية، فإنها الوزارة الوحيدة التى كانت تطلع إليها الأنظار فى ذلك الحين. . وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم، وقوة الحركة الوطنية، فأصبه عرابى الرئيس الفعلى للحكومة. وزاد من مكانته نيله بعد تقلده الوزارة رتبة لواء "باشا"، لما للألقاب والرتب من الأثر الذى لا ينكر فى نفوس العامة والخاصة. وصار له الأمر والنهى، لا فى وزارة الحربية فحسب، بل فى كل وزارات الحكومة. وأصبح كتاتورا محضا، وأضحت داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات.

دستور سنة ١٨٨٢

أقر مجلس النواب الدستور وصدر به المرسوم الخديوى فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ وقدمه البارودى إلى المجلس موقعا عليه من الخديو، وألقى لهذه المناسبة خطبة بليغة جاء فيها:

"أيها السادة النواب.. أحسب نفسى سعيد الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم، ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله إليكم إلا بعد يقينى أنه خير أساس وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها..

"إلا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفى فى وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم، بل لابد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها. وقد قال عقلاء السياسيين أن الوصول إلى هذا النوع من الكمال، أعنى ينال بعد العناء وطول التجارب.. لكنى لا أعد هذا صعبا عليكم، فإن العناية الإلهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخابات على حضراتكم، وأنتم على أكمل درجات العقل وفى أملى أنكم ستحققون ما يظنه أحباء البلاد فيكم عندما تبتدئون فى الأعمال المهمة التى تهيأتم الآن لمباشرتها، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة. وهذا يكون إلا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم.

"إن التفات النظر إلى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسدات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم، نعوذ بالله وإنكم تعملون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بأخلاصهم فى طلب النفع العام، فأعترف العالم بفضلهم وأجتلهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل. فثبتوا فى مكانتهم ما داموا بحلية الإخلاص، وأنى أهنئ نفسى بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم، الموقنين بأنهم لم يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفهم القريب.

"وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلام رياسة انتظار رفعت إلى جناب خديوينا المعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة وأظنكم قرأتموه وتأملتهم معانيه وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله. وأنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تتميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهيّة، ونحفظ الحقوق التى لنا، ونؤدى الواجبات التى علينا، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه. وتكون بذلك قد أرضينا سلطان الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا. وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها، وأن تكون الوطنية الحقه هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل، نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله"

ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور مصدقا عليها من الخديو.

فنهض عبد السلام بك المويلحى وألقى كلمة شكر للبارودى على إسراعه بالتصديق على الدستور. ورد عليه البارودى باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا إلا الواجب. ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى وانتهت الجلسة إذ كانت الساعة السابعة.

وبعد انقضاض الجلسة توجه النواب إلى السراى الخديوية ليؤدوا للخديو واجب الشكر.. فلما مثلوا بين يديه تلقاهم فالبشر والإيناس، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال: "إن حضرات النواب وفدوا إلى هذه الساحة الفيحاء ليقدموا للجناب المعظم شكرهم وامتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم من النعم وما منحته حضرته العلية لأهل القطر من التفضل والإحسان"، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والإقبال وأمن جميع الحاضرين.. فوقع ذلك موقع القبول لدى الخديوى وشكر النواب على صنعهم الجميل، ثم جلسوا ودارت بينهم أحاديث ودية.

وأعرب لهم الخديو عن ميله الغزيرى لمحبة الإصلاح وحسن مساعيه لمنفعة رعيته، وأنه لا يقصد لهم إلا الخير، ولا يزيد لهم غير خطة التقدم والعمران، ثم نصح لهم أن يسلكوا جادة الخير ويسيروا فى سبيل المنافع العمومية بقلوب ثابتة ونيات صادقة، متخذين الحزم مرشدا والسكون والتأنى دليلا، ووعدهم بأنه متسعد لمساعدتهم والسكون ما أرادوه من الأعمال النافعة للبلاد.. فخردوا من لدنه شاكرين، ثم قصدوا إلى ديوان الداخلية وكرروا الشكر لرئيس مجلس الوزراء، فقابلهم بالترحاب. وكان عنده أثناء المقابلة

وزراء المالية والحقانية والخارجية والأشغال. . فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم، وأنابوا عنهم سلطان باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء، ثم انصرفوا فرحين مسرورين.

وأخذ مجلس النواب يضطلع بمهمته فى كفاية وجهد يستحقان التقدير والثناء. ومع أنه لم يجتمع إلا زمنا وجيزا لو يتجاوز ثلاثة أشهر، فقد قام بطائفة صالحة من الأعمال. فقد قرر الدستور. . وهذا من أهم أعماله. ووضع النظام الداخلى للمجلس، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم الداخلى للمجلس، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم البد ورفاهيتها كعلاج غلاء الأسعار وتعميم التعليم الابتدائى ومنع تضخم المعاشات. ونظر فى اقتراح قدمه نائب أسنا بإنشاء خزان أسوان ,اقره المجلس، وهذا يدلك على أن نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى التى تمت فى العهد الحديث.

ظهور الفتن

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى. ولم تكد تنتهى الدورة النيابية حتى أكفهر جو الصفاء الذس ساد مصر من قبل، وأخذت الأحداث تتوالى على البلاد. . فكأن انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة. . ولقد كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الأحداث بالحكمة والروية، ولكن شاءت الأقداء والملابسات أن يضطرب الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية، فاحتملت وزارة البارودى وحدها تبعة معالجة الموقف، وواجهت مشكلات عدة داخلية وخارجية، وتفاقهم الخلاف بينها وبين الخديو حتى أدى إلى استقالتها.

وأول الأحداث الداخلية التى انتابت البلاد بعد انفضاض مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة. وهى حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير فى تطور الثورة العرابية، بل فى مصير البلاد قاطبة.. وخلاصتها أنه فى شهر أبريل سنة ١٨٨٢ علم عرابى من طلبة باشا عصمت قائد اللواء الأول أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به، ويدبرون الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء، وأن بعض من صدر إليهم الأمر منهم بالسفر إلى السودان كانوا قوام هذه المؤامرة فى مجلس حربى، وتألف هذا المجلس برياسة الفريق راشد باشا حسنى.

فأخذ المجلس فى التحقيق، وسأل من عرفت اسماؤهم من المتآمرين. فدلدوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة. فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ فى استجوابهم، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم، فقبض عليهم.. حتى بلغ عدد المتعلقين نحو أربعين ضابطا، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق، وخصم عرابى اللدود. وقد سبق المقبوض عليهم إلى ثكنة قصر النيل، وعوملوا بالغلظة والشدة. واختلفت الآراء فى حقيقة هذه المؤامرة، فقال بعض الرواة انها مؤامرة حقيقة، كان القصد منها اغتيال رؤساء الحزب العسكرى وفى مقدمتهم عرابى. وقال البعض الآخر إنها مؤامرة خيالية. قوامها فزع عرابى وخوفه على حياته، فصدق الرواية التى خلقتها أوهام المفسدين، وأراد الانتقام من خصومه. وقد كان عرابى لا يفتأ تساوره الهواجس من ناحية خصومه.

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه فى القضية، وهو يقضى على الأربعين ضابطا المتهمين بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان، مع

تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وأن يكونوا متفرقين فى الجهلات التى ينفون إليها ولا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية "الخرطوم" ولا المديريات ولا السواحل. وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدهما من الحقوق المدنية، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما إلى المحاكم الأهلية. وحكم على راتب باشا الذى عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وحرمانه العودة إلى مصر، وإذا عاد يقضى عليه بالنفى على النحو السابق

رفع الحكم إلى الخديو للتصديق عليه.. فرآه بالغا منتهى القسوة، فامتنع عن إقراره، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة، إذ أصر على تعديل الحكم. وتمسكت الوزارة بإقراره. وانتهى الأمر بأن أصدر الخديو أرادة سنية فى ٩ مايو ١٨٨٢ بتعديل الحكم إلى النفى من القطر المصرى والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه أنى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشينهم. وقد وقع الخديو هذه الإرادة بحضور السير أدوار مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا وفرنسا.

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الخديو والوزراء. فقد ذهب البارودى إلى الخديو عقب توقيعه أمر التعديل ولامه فى لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول وإهماله رأى الوزراء. وطلب إليه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل.. فاجتمع القناصل ثانية لدى الخديو عقب هذه المقابلة، وانتهى الاجتماع بإصرار الخديو على الإرادة السنية التى أصدرها..

فهاج ذلك سخط الوزراء، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام

ثمانى ساعات انتهوا فيه إلى وجوب نعقاد مجلس النواب لنظر فى هذا الخلاف - وكانت قد فضت دورته - وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة للخديو. فانكروا عليه حق العفو.. وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار هذه الحال لأنه يراد المساس بامتيازاته. ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف. وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما إذا كان ثمة خطر يتهدد حياة الرعايا الاوروبيين، فأجيبوا بألا شيء تهلدهم ألبتة، وأبلغهم وزير الخارجية "مصطفى باشا فهمى"، أنه بإزاء استحالة الاتفاق مع الظرف، فإن المجلس قرر دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد لينظر فى الخلاف القائم بين الخديو والوزراء.

وكان لهذا القرار خطورته.. لأن عرض الخلاف بين الخديو والوزراء على مجلس النواب مع إصرار الخديو على موقفه معناه التهديد بخلعه.. وهذا ما كان عرابى وصحبه يذكرونه فى أحاديثهم.

ولما كانت الدعوة إلى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو.. فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدره مللى وكيل الداخلية إلى الخديو لإبلاغه القرار، ولكن الخديو رفض عقد المجلس، فدعت الوزراة النواب إلى الاجتماع بواسطة المديرين. وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لأحكام الدستور "اللائحة الأساسية".

ولقد لبى أكثر النواب الدعوة، فجاءوا القاهرة.. وتعقدت اجتماعاتهم الخاصة، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو.

وفى ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا فى دار البارودى ومعهم

بعض رؤساء الجيش.. ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلاك بك المويحلى، أحد النواب البارزين. ثم جاءهم بعض النواب، وتحدثوا فى أمر الخلاف الاجتماعات من النواب والوزراء، وكان فريق من النواب يميل إلى حسم الخلاف بالحسنى، إذا رأوا أن استمرار الشقق يهدد البلاد بأعظم الأخطار..

ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى إلا بأمر من الخديو كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور.. وتعقدت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية، ووقف النواب من أمر هذا الخلاف موقف الاستقلال والاعتدال، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب. ولم يذعنوا لإرادة المسيطرين على هذا الحزب.. بل تدبروا الأمر بوحى من إرادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه، وكانوا لخفائهم مثلا صالحا فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الأمانة التى فى عهدتهم.

وقد سوى الخلاف مؤقتا بين الوزارو والخديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما ارتآه الخديو.

وكان يجمل بعرابى وحصبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادئ الأمر بغير حاجة إلى إيجاذ هذه الأزمة.. وكان الأنفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الخديو فى وقت كانت الأخطار تكتنف مصرفيه وتتهدد استقلالها. ولم يكن الخلاف الذى شجر بينهم وبين الخديو فى هذه الحادثة مما يستوجد عقد مجلس النواب، لأن عقد المجلس بصفة مستعجلة، وبغير الأوضاع القانونية، معناه إعلان الثورة على

الخديو. ولم يكن بقى القانونية، معناه إعلان الثورة على الخديو، ولم يكن بقى الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم. . والمجالس النيابية لا تعقد بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا.

ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمة قد جاهروا فى اجتماعتهم برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين الأمير حليم باشا مكانه، ولم يستمعوا إلى نصائح المعتدلين الذين حذروهم عواقب هذا الطيش. ولو كان على رأس الوزارة رجل أكثر حكمة وأبعد نظرا فى الأمر من البارودى، لما استفحل الخلاف بينهما وبين الخديو إلى هذا الحد. وهذا ما دعانا إلى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن من مصلحة البلاد فى شىء، وأنه بداية المرحلة الثانية للثورة العرابية، مرحلة الخطل والشطط.

حضور الأسطولين الإنجليزى والفرنسى

استفاضت الأنباء فى غضون الخلاف بين الوزارة والخديو اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الاسكندرية، وقد تحققت هذه الأنباء. . فقررت الدولتان على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة ودعة مجلس النواب إلى الاجتماع بدون أمره، إرسال أسطوليهما إلى مصر، إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى التدخل. وأفضى اللورد "جرانفيل" وزير خارجية إنجلترا بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ إلى المسيو "تيسو" سفير فرنسا فى لندن، قائلا أن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية فى مياه الاسكندرية. وقد صادفت هذه الفكرة قبولا من الحكمة الفرنسية، وسوغت الدولتان هذا العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الأخطار التى

يستهدفون لها. ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه الناحية، وإنما هى حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر الغرض الحقيقى، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلم فى شؤون مصر.

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التى قامت بها الدولتان خلال الحوادث العرابية، والأولى كانت فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثمانى الأول كما تقدم بيانه، والثانية كانت أشد خطرا من الأولى، إذ أنها لم تكن مظاهرة فحسب، بل كانت مقدمة لضرب الاسكندرية وللاحتلال البريطانى.

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج إلى المياه المصرية.. وجاءت الأنباء بأن الأسطولين على أهبة الحضور، فقوبل الخبر فى مصر بالقلق والانزعاج.

كانت هذه الأنباء جديرة بتحذير العرابيين والخديو عواقب الخلاف بينهما، لأن مجىء الأسطولين الإنجليزى والفرنسى كان نذيرا بالتدخل المسلح فى شؤون مصر.. ولكن يعتبر الفريقان بهذا النذير، واستمر كل منهما يكيد للآخر، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات الرؤوس على مصالح الوطن العليا فى أشد الساعات خطرا أعلن زوال الخلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ فى الوقت الذى كانت البوارج الإنجليزية والفرنسية تتأهب لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية.

بدأت البوارج تصل إلى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩ مايو سنة ١٨٨٢.. ففى أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة إنجليزية، وفى صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان أخريان، وثلاث سفن فرنسية. وكانت السفن

الإنجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور، والفرنسية بقيادة الأميرال كونراد. ولما كان جيئهما "بصفة ودية" فقد أطلقت المدافع تحية لقدومهما!

وبعد ظهر يوم السبت نزل الأميرالات إلى البر مرتديين ملابسهما الرسمية.. وزارا محافظ الاسكندرية، فرد لهما الزيارة تبعا للتقاليد المعتادة..

وفى ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حربيتان يونانيتان "تأمل!" وبارجة إنجليزية أخرى قادمة من مالطة، وفى يوم الاثنين جاءت بارجة إنجليزية وتوجهت إلى بورسعيد وفى أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج إنجليزية أخرى إلى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية.

مطالب إنجلترا وفرنسا

لم يكد يحضر الأسطولان الإنجليزى والفرنسى إلى مياه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبلاغات الرسمية.. فبدأتا بطلب استقالة وزار البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى. وأخذ المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسع أول الأمر إلى هذا الغرض "بطريقة ودية"، فاتصل بزعماء العرابيين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب، من غير حاجة إلى بلاغ نهائى. فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب كأنها مقترحات من عنده، فرفضوا قبولها. ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العرابيين، وبدأ انحيازه إلى صف الخديو.

ولو أن عرابى قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحيه منه فى سبيل مفاداتها من التدخل الأجنبى المسلح، ولتركها على الأقل فى ظروف أسعد حالا وأهون من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير.

وفى يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين إلى قنصليهما.. ومضمونها تقديم البلاغ النهائى الذى أعدتاه إلى الوزارة المصرية، وانتظار الجواب منها. وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان إل البارودى بلاغ الدولتين فى شكل مذكرة "نوتة" طلبا فيها استقالة الوزارة، وأبعاد عرابى باشا عن القطر المصرى مؤقتا مع حفظ رتبة ومرتباته ونياشينه، وإقامة عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما.

رد الوزارة

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة، وقرروا رفض مطالب الدولتين. ويقول البارودى أنه نصح عرابى بقبولها فلم يقبل هو وإخوانه، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء.. إذ قال أن البارودى أفضى إليه بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب "ولكن الجهادية لم تقتنع، فقال له أحمد بك رفعت: "أقنعهم" فأجابه البارودى "لا يمكنى، فإننا متحالفون مع بعض"، وهذا يعطيك فكرة عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب، ويدلك على أن البارودى كان يأتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة، ولو خالفت رأيه.. وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة أن يعمله فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد.

أما الخديو فقد أعلن قبول مطالب الدولتين. فاستقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين وعلى قبول الخديو إياها، فقبل الخديو استقالتها وهاجت الخواطر وخاصة بين الضباط لأن قبول استقالة الوزارة معناه إقصاء عرابى باشا عن وزارة الحربية.

وبالرغم من استقالة الوزارة، فإن عرابى بقى على اتصال دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيرا للحربية سواه.. وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ إلى أنصاره من الضباط، فقد أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فإنه لم يستقل من رياسة الحزب الوطنى، ويطلب اليهم أن يأتمروا بأوامره وأن يحافظوا على الأمن.

ويقول عرابى فى مذاكرته أنه أرسل هذه الرسالة تلغرافيا إلى جميع مراكزالعسكرية بعد أن قابله قناصل الدول وطلبوا إليه تأمين رعاياهم.

لم يكن من الميسور فى هذه الظروف تأليف وزارة جديدة تخالف الوزارة المستقيلة فى خطتها وتنال ثقة النواب والضباط.

ففى صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أى غداة استقالة الوزارة عقد الخديو فى سراى الإسماعيلية اجتماعا كبيرا برياسته، حضره النواب والعلماء والأعيان وأصحاب المناصب والرتب.. وكان من الحاضرين شريف باشا، فكلفه الخديو تأليف وزارة جديدة، فأبى وأصر على الإباء.

اجتماع خطير

وفى غروب ذلك اليوم - ٢٧ مايو - اجتمع النواب فى دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب، ووفد عليهم كبار العلماء.. فعقدوا اجتماعا حافلا، ثم جاءهم عرابى وهو فى شدة الغضب، فأخذ يخطب فيهم متهددا متوعدا كل من يناصر الخديو.

وجاء جمع من كبار الضباط، منهم عبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا الديب، ومحمد عبيد بك، وبصحبتهم نفر غير قليل من صغار الضباط

والجند، فدخلوا مكان الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الخديو علنا، ويتهددون من يظهر له الولاء. وقد بلغ تهور العرابيين أشد ما يكون.. إذا ألقى عرابى خطبة ملأها طعنا فى الخديو وفى العائلة الخديوية، ونادى بخلعه، وختم خطبته بقوله: "من كان معنا فليقم!" فحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط.. ولكن معظم النواب والملكيين لم يقوموا، فتهددهم الأميرالاى محمد بك عبيد بالسيف، فظلوا جالسين. وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع الخديو.

ولم يكتف عرابى بذلك، بل هدد بمحاصرة سراى الإسماعيلية التى كان الخديو مقيما بها، وأمر بإحضار ألاى خليل بك كامل لهذا الغرض. وانتهى الاجتماع فى هرج ومرج دون أن يظفر بضم النواب إلى صفه، ولما رأى هو وطلبة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على إعلان خلع الخديو، اكتفوا بالإلحاح فى بقاء عرابى وزيرا للحربية فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الخديو فى ذلك.. وقابل سلطان باشا الخديو فى ذلك اليوم بسراى الإسماعيلية، وتحدث معه مليا فى شأن الخلاف وإيجاد طريقة لتسويته، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب والعلماء وضباط الجيش، وانتهوا إلى الاتفاق على مقابلة الخديو ورجائه إبقاء عرابى باشا وزيرا للحربية، لكى لا يضطرب حبل النظام. فذهب وفد من النواب مؤلف من أباظة، إلى سراى الإسماعيلية وقابلوا الخديو وعرضوا عليه على رفض طلبهم عاد فقبل رجاءهم وأصدر أمرا إلى عرابى بإعادته إلى وزارة الحربية، هذا نصه:

"وإن أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت مراعاة لحفظ

الراحة والأمنية، استبصوينا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية. وأصدرنا أمرنا لكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجة المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا".

عاد إذن عرابى إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش والسيطرة على الحكومة. وظلت النفوس قلقة تترقب ما تتمخض عنه الحوادث، وبقى عرابى وصحبه نافذى الكلمة فى شؤون الحكومة كافة.

❊ ❊ ❊

obeikandl.com